سوق صنعاء للأوراق المالية

مطلب عاجل أمام الحكومة لإقراره

□ صندوق النقد العربي قدم دراسة أولية لإنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن وكانت مشجعة.. وكذلك البنك الدولي قدم دراسة جدوى وكانت إيجابية مع تضمين الدراستين بعض الشروط، كما شكلت لجنة فنية للإعداد لهذه السوق لكنها استمرت لفترة زمنية وتوقفت.. مشروع قانون سوق صنعاء للأوراق المالية جاهز الآن حسب إفادة الجهات الحكومية المختصة..

ولكن المطلوب الآن هو إقرار مجلس الوزراء لإنشاء سوق صنعاء للأوراق المالية وإقرار القانون وتشكيل هيئة مشتركة من القطاع الحكومي والخاص لإدارة السوق وتذليل كل الصعوبات أمام نجاح هذه السوق مع التأكيد على الاستفادة من خبرات صندوق النقد الدولي والصندوق العربي وسوق الاسهم السعودي والإماراتي والقطري في مجال إدارة أسواق وتلافي كل الأخطاء التي واجهت الأسواق الأخرى..

ومن ضمن الشروط للإندماج مع الاقتصاد الخليجي وجود سوق أوراق مالية في صنعاء لجذب الاستثمارات الخليجية واليمنية المهاجرة وسحب المدخرات المحلية لتشغيلها في السوق وتوفير النقد الأجنبي وإيقاف هجرة رأس المال المحلي إلى الدول الأخرى والاستفادة من تحويلات المغتربين الضخمة، وكذلك القيام بخصخصة المؤسسات الحكومية المُقر خصخصتها بالطريقة القديمة من نقل ملكيتها من القطاع الحكومي إلى الخاص فقط.. بأن تضع الدولة اسهم هذه المؤسسات للاكتتاب العام فالخصخصة هي إحدى عوامل نجاح سوق صنعاء للأوراق المالية..

وعلى القطاع الخاص التعاون الإيجابي مع الدولة من خلال التعديل القانوني لشركاته بتحويلها إلى شركات مساهمة وطرح اسهمها للاكتتاب والمشاركة الفاعلة مع الهيئة المطلوب تشكيلها لاخراج السوق إلى حيز الوجود.. والتعامل معها بفاعلية ومرونة لإنجاح تجربة السوق وتنشيط الاقتصاد المحلي وكذلك يجب على الدولة ان تدعم قضاءً تجارياً مستقلاً وكفؤاً وذا مؤهلات علمية عالية ويجيد التعامل مع التقنيات الحديثة ويعمل بآليات حديثة وسريعة جداً للحفاظ على أموال المستثمرين وحمايتهم من المتلاعبين وتكون أحكامها نافذة عبر إيجاد شرطة تقوم بتنفيذ أحكام القضاء التجاري بشكل سريع ودون مماطلة.. أما الجانب الإداري فيجب أن يكون مُدرباً ومؤهلاً علمياً.. وذا كفاءة.. وبعيداً عن المجاملات..

وأصبح الآن لدينا سعر صرف مستقر ومراقبة جيدة من البنك المركزي اليمني للعملة المحلية وبتعاون فاعل من البنك المركزي سيخطو سوق صنعاء للاوراق المالية أولى خطواته بنجاح.. والقطاع الحكومي لديه شركات ناجحة تستطيع الدخول في سوق الأوراق المالية للعمل مع القطاع الخاص بنجاح.

احمد سعيد الخلافي

«رؤى اقتصادية».. جديد الدكتور البواب

□ صنعاء- «الميثاق»

هل لنا أن نتخيل اليوم حياة بدون اهتمام بالاقتصاد والاتصال والعلاقات العامة أكان في البيت أو العمل أو المدرسة أو في أي ميدان من ميادين الحياة؟

هذا السؤال طرحته الأخت أمة العليم السوسوة مساعد الأمين العام للأمم المتحدة مدير المكتب العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مقدمة كتاب رؤى اقتصادية الصادر أخيراً للدكتور أحمد إسماعيل البواب الباحث الاقتصادي والكاتب والصحفي.

السوسوة قالت إن القضايا المثارة في هذا الكتاب كثيرة ومتنوعة لعل أهمها تلك القضية التي ستظل موضع اهتمام إلى أمد بعيد وهي قضية تبييض الأموال وسبل مكافحتها والدور الذي ينبغي أن تضطلع به البنوك والمصارف للقضاء على هذه المفسدة المدمرة. وتابعت السوسوة «الحديث عن بقية محتويات هذا الكتاب يطول ولاريب فهو حافل بالموضوعات الحيوية الواجب استيعابها والاسترشاد بهديها.. فهناك مقالات حول دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات، وضرورة مواكبة مصارفنا اليمنية لتقنيات الاتصال الحديثة، وأثر نظام الخصخصة في تنشيط الاقتصاد الوطني ومستقبل إعادة التأمين في اليمن، وغيرها من الموضوعات التي لاتخلو من فائدة وتشويق».

الأخ نصر طه مصطفى رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» ذكر أيضاً في تقديمه للكتاب أن المقالات لم تقتصر على الجوانب التحضيرية فقط بل طرحت العديد من الأفكار العملية المفيدة القابلة للتطبيق في مختلف الجوانب الاقتصادية والمصرفية منها تحديداً.

رؤى اقتصادية هو خامس إصدارات الدكتور أحمد إسماعيل البواب، وتضمن مقالاته الصحفية المنشورة في صحيفة «الثورة» اليومية وبعض الصحف والمجلات والدوريات والأدلة.

مؤشرات

مشروع قانون لضمان ودائع البنوك

□ أعد البنك المركزي اليمني بالاشتراك مع جمعية البنوك اليمنية وبالتعاون مع مؤسسات مالية دولية مشروع قانون ضمان الودائع، ويهدف إلى تخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي في اليمن، وتجنب أية إشكاليات تعيق دوره التنموي والاقتصادي مستقبلاً وبما يدفع بالاستثمارات قدماً في مختلف المجالات.

وأشار الأخ عبدالرحمن السماوي محافظ البنك المركزي اليمني خلال اجتماع تشاوري انعقد أمس الأول وضم رئيس الشعبة الاستئنافية للمحاكم التجارية، ورئيس وأعضاء المحكمة التجارية بالأمانة ورؤساء ومديري عموم البنوك العاملة في اليمن والمحاسبين والمحامين الذين يتولون الترافع عن قضايا البنوك في المحاكم المختلفة.. إلى أن السياسة النقدية اليمنية حققت نجاحاً مميزاً بشهادة عالمية، إذ استطاعت إيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق، واستطاعت السياسة النقدية اليمنية أن تنجح في الجمع بين ثلاثة متناقضات تمثلت في السوق المفتوحة، وتعويم أسعار الصرف، وتكوين احتياطي كبير مناسب.

وأكد السماوي أن برنامج الإصلاح الذي تبنته الجمهورية اليمنية بالتعاون مع المؤسسات الدولية الصديقة والشقيقة قد أثمر نتائج طيبة وحقق نجاحاً كبيراً حيث انخفضت المديونية الخارجية إلى مستويات مأمونة، وأصبحت تشكل حوالي ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما كانت تشكل حوالي ٢٠٠٪ قبل برنامج الإصلاح.

□□□

منظمات المجتمع تعد وثيقة حول الخطة الخمسية الثالثة

□ صنعاء- «الميثاق»

■ قدمت منظمات المجتمع المدني وثيقة أعدتها حول الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م، وملاحظاتها ليتم استيعابها في الخطة، وذلك إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وكانت الأخت رمزية الإرياني رئيسة منظمات المجتمع المدني الأمينة العامة للاتحاد النسائي العربي العام رئيسة اتحاد نساء اليمن سلمت الوثيقة خلال اجتماع عقد أمس الأول وضم ممثلي منظمات المجتمع المدني والدكتور يحيى المتوكل نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي.

وفي بلاغ صحفي صادر عن اتحاد نساء اليمن تلقت «الميثاق» نسخة منه ناقش الاجتماع أوجه التعاون المشترك والشراكة المستقبلية بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني التي شاركت سابقاً في إعداد استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٥م، والخطة الألفية حتى عام ٢٠١٥م والخطة الخمسية الثالثة، وهي عضو في كل اللجان المشكلة في هذا الإطار.

□□□

١٩ مشروعاً استثمارياً في عدن خلال النصف الأول

□ عدن- أحمد محمد حسن

■ بلغ إجمالي قيمة المشاريع الاستثمارية المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار في محافظة عدن خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو الماضي من العام الجاري حوالي ٥٤ ملياراً و٧١ مليون ريال.

وبحسب مصدر في فرع الهيئة بعدن فإن هذه المشاريع البالغ عددها ١٩ مشروعاً توزعت على قطاعات التعليم والأسماك والصناعة والسياحة والصحة، وتستوعب ٦٩٨ عاملاً وعاملة.

انشاء هيئة مستقلة ومجلس للمراجعة والمحاسبة

الحكومة.. ومواجهة الفساد

المشكلة الأساسية التي تواجه الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة هي قلة الكوادر البشرية الكفؤة والموارد المالية الكافية

كتب
جمال مجاهد

■ أصبح الفساد الذي يشكل الخطر الأكبر على عملية التنمية في اليمن، أحد أهم أولويات الحكومة التي تحضّر حالياً لاتخاذ جملة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تطوير آليات مكافحة الفساد منها إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد ومجلس أعلى للمراجعة والمحاسبة، وإجراء مراجعة شاملة للقوانين ومعالجة الثغرات التي تحتويها لتضييق فرص استغلالها في جرائم المال العام، فضلاً عن وضع نظام للشفافية والمساءلة وإعداد سجلات لتدوين قضايا الفساد، وتعميق الوعي العام بقضايا الفساد.

المؤتمر العام الاستثنائي للمؤتمر الشعبي العام الذي انعقد في صنعاء خلال الفترة من ٢١ - ٢٤ يونيو الماضي كان قد أشاد بالإجراءات التنفيذية التي اتخذت لترجمة قرارات وتوصيات المؤتمر العام السابع ومنها ما يتعلق بالأجندة الوطنية للإصلاحات خاصة في مجال استقلالية السلطة القضائية وفي المجال الاقتصادي والمالي والإداري ومكافحة الفساد، وإعلاء مبدأ سيادة النظام والقانون.

وأكد المؤتمر الاستثنائي على استكمال تنفيذ ما تبقى من مصفوفة الإصلاحات طبقاً لما تضمنته الأجندة الوطنية وعلى وجه الخصوص الإسراع في إصدار قوانين الذمة المالية والمناقصات ومشتريات الدولة ومكافحة الفساد ومواصلة الإصلاح الإداري والخدمة المدنية..

من أجل الحد من ظاهرة الفساد ومكافحتها اتجهت الحكومة نحو تطبيق عدد من الإجراءات الوقائية التي يمكن تحديدها في توجهات رئيسية تتمثل في تبسيط الإجراءات المالية والإدارية، ومواصلة التوجه نحو الديمقراطية واللامركزية، ومكافحة الفساد من خلال الإلتزام بالقانون، وتفعيل الجهات النيابية والقضائية المتعلقة بحماية الأموال العامة، وكذا تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وتنفيذ استنتاجاته وتوصياته.

ويؤكد خبراء اقتصاديون لـ«الميثاق» أنه غالباً ما تتسع دائرة الفساد المالي والإداري في البيئات التي تتسم بإجراءات إدارية ومالية طويلة ومعقدة، ففي ظل بيئة كهذه يحاول الموظفون مقايضة الخدمة العامة بمكاسب شخصية، مع العلم أن التعقيدات الإجرائية لم تكن مسئولة دون غيرها عن ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة، بل أن جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي المسئولة عن ذلك مثل تدني مستوى الأجور، وندرة فرص العمل المتوفرة في سوق العمل، وضعف المساءلة، وعدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، فضلاً عن التدخلات الاجتماعية وغيرها.

كما يشيرون إلى أنه برغم الجهود المعتبرة من الجهات الرقابية وأجهزة الضبط والتفتيش في إطار الحد من الفساد، إلا أن ثمة شعوراً متزايداً بضرورة إجراء خطوات أكثر جدية ونتائج أكثر رعاية من خلال تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة وتعزيز الرقابة الداخلية والمساءلة وإحياء الضمير العام وإشاعة ثقافة الإنجاز والتنافس الخلاق.

ويعتبر التقرير الاقتصادي السنوي الذي أصدرته أخيراً وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن ظاهرة الفساد قد تخللت النسيج الاجتماعي جزئياً حتى أصبحت عند البعض من السلوك المعتاد والمقبول، ففي الوقت الذي يبرر الفساد بالحاجة إلى تلبية متطلبات المعيشة، يضطر أصحاب المعاملات أن يقبلوه وأن يتكيفوا معه من أجل توفير الوقت والمجهود. ولكن على الرغم من ذلك فإنه ما زال محصوراً في مرحلة بدائية على شكل رشوة قليلة مقابل الإسراع في تقديم خدمات حكومية أو امتيازات مناسبة في عملية الإرساء لعقود مشتريات أو إنشاءات حكومية.

أداء الرقابة

وتتم عملية الرقابة المالية والإدارية عن طريق الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والذي يقوم بإصدار تقارير دورية تتم مراجعتها من قبل مجلس النواب ومجلس الوزراء. حيث يخول القانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة القيام بإجراء عمليات رقابية دورية من أجل التأكد من الاستخدام للموارد العامة طبقاً للنظام وبفعالية للتكاليف وبكفاءة، وممارسة رقابة إدارية على كل الوحدات في الجهاز الإداري، والمساعدة في تعزيز الأداء المهني لمهنة التدقيق والمحاسبة في اليمن.

ومن أجل تنفيذ تلك المهام فإن للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ممثلين ومدققين ومفتشين معينين في جميع الوحدات الحكومية يقومون بممارسة الرقابة على الموارد العامة. كما أن الجهاز يقوم بإجراء عمليات تدقيق دورية للدفاتر والسجلات الحكومية ويثبت العمليات المتعلقة بتحصيل الإيرادات والنفقات العامة، بالإضافة إلى ضمان التطبيق لإجراءات محاسبية دقيقة فيما يتعلق بالتحصيل والصرف. إضافة إلى ذلك يقوم بمراجعة دورية للموقف التنفيذي للمشروعات من أجل التأكد من مطابقتها للمواصفات المحددة ودراسات الجدوى المسبقة، ويتابع العمل للتأكد من أن التنفيذ يتم طبقاً لاتفاقية القروض والهبات والمساعدات، بحسب ما هو محدد في الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع الجهات المانحة. وبناءً على عمليات التقييم هذه يتم إعداد تقارير إلى مكتب رئاسة الجمهورية مع صور مرسلة لمجلس النواب وأيضاً إلى الجهة المخالفة.

ويلفت التقرير الاقتصادي السنوي إلى أن المشكلة الأساسية التي تواجه الجهاز هي قلة الكوادر البشرية الكفؤة والموارد المالية الكافية الأمر الذي يضعف ما للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من قدرة على مواصلة عملية المراقبة الشاملة لكل مستخرجات الوحدات الإدارية. ومن ثم يعمد الجهاز إلى تطبيق عمليات تفتيش لوحدات مختارة من عينات نموذجية من النشاطات للوحدات الاقتصادية والإدارية.

وبحسب التقرير فإن هناك العديد من الصعوبات التي تضعف أداء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة منها عدم وجود موظفين بمهارات عالية حيث تتم كثيراً من التقييمات بناء على آراء شخصية فضلاً عن كونها تتم بناءً على تقييم مهني، وضعف وعدم إحكام الرقابة على مهنة المحاسبة العامة والتدقيق، كما أنه لا يوجد تقييم حول ما إذا كانت المستخرجات للجهات المقيّمة تتطابق مع حيثيات قرارات إنشائها، وبالتالي يشدد التقرير على الحاجة لرفع القدرات الوظيفية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وذلك من خلال إدخال آلية تفرض على الجهات المقيّمة أن تتعامل مع تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بجدية بالغة، ووجوب تحديث الأنظمة المالية القائمة بطرق تدعم تطبيقات رقابية حديثة وفاعلة، وضرورة القيام بإدخال المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً في كل الجهات الحكومية، إلى جانب ضمان تحسين الأداء وتحقيق الإنتاجية بكفاءة، واشتمال التقارير المستخرجة على توصيات مناسبة لتعزيز العمليات المقيّمة قابلة للتنفيذ.

تبسيط الاجراءات الحكومية

ويؤكد مختصون لـ " الميثاق " أن التبسيط للإجراءات الحكومية من الأدوات الرئيسية لضمان الكفاءة وتحسين مستوى الأداء للخدمة العامة، وتفعيل إجراءات مكافحة الفساد وتقليص التكاليف والوقت المرتبط بالحصول على الخدمات الحكومية. وبالتالي تم إجراء دراسة أولية لتحديد برنامج تطبيقي لتبسيط الإجراءات الحكومية الإدارية، وفيما بعد تم تفحص الإجراءات للتأكد من ملاءمتها مع المتطلبات القانونية وتم تبسيطها من خلال إزالة التكرار الإجرائي. إضافة إلى ذلك تم استكمال دليل شامل يرصد كل الخدمات الحكومية بحسب النوع ومتطلباتها المسبقة والرسوم المفروضة لها والتقدير لوقت الانتظار حتى يتم الانتهاء من الإجراءات لهذه الخدمات.

أما بالنسبة للشفافية المالية فقد مضت الحكومة قدماً في بناء عدد من الأنظمة المالية والمحاسبية المعتمدة على تقنية المعلومات، وهذه الوزارات هي وزارة التربية والتعليم، ووزارة الأشغال العامة والطرق، ووزارة الصحة العامة والسكان، والجهات المرتبطة بوزارة المالية. وحالياً تقوم الحكومة بتركيب شبكة لأنظمة الموازنة العامة مرتبطة بنظام المرتبات، والتي ستعزز قدرات الحكومة المحاسبية وتحسّن من الكفاءة في الإنفاق.

وبشكل نظام معلومات الإدارة المحاسبية والمالية " AFMIS قيد التنفيذ، برنامجاً سيضمن في النهاية الحماية التامة للموارد العامة، ويخرج تقارير عامة حول نشاطات حكومية مختلفة بالإضافة إلى تقارير مؤقتة حول الموقف المالي والتصرفات المخالفة. فضلاً عن دوره في المساعدة في دعم عمليات التخطيط المالي والإعداد للموازنة العامة، وتعزيز عمليات الرقابة المالية بما يضمن دقة الحسابات الحكومية.

الحكم الجيد

أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في سياق حديثه عن الحكم الجيد إلى مجموعة من العناصر الأساسية التي تتمثل في توسيع المشاركة، وتطبيق القانون، والشفافية، والإجماع، والمساواة، والعدالة، والكفاءة، والمحاسبة، ووجود رؤية استراتيجية ، وبالنسبة لجهود اليمن إزاء هذه العناصر اللازمة لتحقيق مستوى حكم أفضل، فإن الحكومة تزمع وفقاً للتقرير الاقتصادي السنوي القيام بذلك من خلال إشراك الجمهور في عملية اتخاذ القرار من خلال النظام النيابي ونظام الحكم المحلي، وتحديد مجموعة من القوانين التي تحتاج إلى تعديل مع تحسين مستوى التطبيق للقانون، وبلورة إجراءات محددة بوضوح وإدخال التطبيق لمبدأ الشفافية في كل القوانين، والقواعد والإجراءات والتعاملات والذي سيعمل على تحسين الشفافية، بالإضافة إلى إن الدعم لبيئة تشجع الحوار حول القضايا السياسية ستعمل على تحسين الإجماع نحو الإصلاحات، وتعزيز المعاملة على قدم المساواة في كل القوانين ما من شأنه التطبيق العادل للحقوق والمسئوليات، والتنفيذ لبرامج الإصلاح الاقتصادي بغية تحسين الكفاءة والفعالية.

فضلاً عن أن إنشاء مقرات مؤهلة للمحاكم وللنيابة العامة المعنية بمعالجة القضايا المتعلقة بالموارد العامة سيعمل على تحسين الإجراءات المتعلقة بالمحاسبة. بالإضافة إلى أنه تم إعداد رؤية للمستقبل حتى عام ٢٠٢٥ مع أهمية مراعاة القيام بوضع استراتيجيات محددة للقطاعات الاقتصادية والخدمية الحكومية المختلفة.

ويرى مسئولون حكوميون أن عزم الحكومة على مواجهة الفساد وإزالة مسبباته يتصاعد، إلا أن المسئولية عن تحقيق النجاح في مجال مكافحة الفساد لا تكمن لدى الحكومة فقط، بل لدى جميع الأطراف من الذين لهم علاقة بالعملية، وأن تحقيق التقدم في هذا الجانب بدوره يتطلب التعاون وتنسيق الأدوار ما بين الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين والقطاع الخاص.

المحاكم التجارية

وقد شهدت السنوات الماضية إصدار بعض القوانين وتم تعديل القوانين الأخرى من أجل دعم استقلالية نظام القضاء، كما تم إنشاء محاكم تجارية وتخصصية بما في ذلك الشرطة القضائية لتطبيق الأحكام القضائية بالقوة. وقد تم إعداد عدد من القوانين المقترحة التي تهدف إلى المحافظة على استقامة القضاء وتم إجراء العديد من الدراسات من أجل تحديد القوانين التي تتناقض أحكامها مع أحكام قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية، ومن الإنجازات الأخرى إنشاء محاكم للأحداث ومحاكم مرورية بالإضافة إلى محكمتين للضرائب.

وبالنسبة لعمليات التفتيش تم توفير خدمات التفتيش القضائي لجهات لم تتم تغطيتها ببرامج التفتيش السابقة، إضافة إلى ذلك تم إجراء عمليات تفتيش مفاجئة في ٢٦ محكمة ابتدائية وتم إبلاغ ١٥٦ قاضياً بالتصنيف الذي حاز عليه أدائهم من قبل المفتشين الميدانيين في عام ٢٠٠٤.

ومن الخطوات الأخرى المتخذة أنه تم توجيه مذكرات لفت نظر إلى ٢٤٤ قاضياً ألحت عليهم بان يقوموا بإصلاح بعض الأمور المتضاربة قضائياً وإدارياً، وتم إصدار ١٠ إنذارات لقضاة أساءوا الممارسة في عملهم، كما تم تقديم ثلاث دعاوى تأديبية ضد قضاة بمخالفات مثبتة مؤهلة لتكون مبررات لتعرضهم للاستجواب وربما الاستغناء عن المسببين لها.

أما بالنسبة لتحسين الأداء فيتم تناوله من خلال زيادة التدريب في القضاء وتحسين البنية التحتية للمحاكم. وقد تم تدريب كثير من القضاة العاملين في المحاكم التجارية، ومحاكم الأموال العامة ومكاتب النيابة العامة ومساعديهم في معاهد محلية وفي الخارج.

وهناك مشروعاً محدداً لتحسين ورفع مستوى الإجراءات القضائية وتعزيز القدرات التنظيمية والبشرية مع التركيز الخاص على دعم المحاكم التجارية وربطها بشبكة. وتدرس وزارة العدل خطة لرفع مستوى الأداء القضائي شاملة تبني منهجية علمية مقبولة للنظر في التشريعات والأحكام والتعليق عليها، وتوسيع دور الجامعات والمؤسسات التعليمية في تطوير التشريعات والأحكام القانونية، والنظر في القوانين المتعلقة باستقلالية القضاء وتعديلها وكذلك ضمان حصانة القضاة أثناء وجودهم في منصة القضاء.

وفيما يتعلق بإيجاد البنية التحتية فقد تم استكمال مقرات ٢٨ محكمة ومكاتب للنيابة العامة ومجمعين للمحاكم في محافظات مختلفة خلال عام ٢٠٠٣، كما تم تسليم مقرات قضائية رئيسية وتم إنشاء أسوار محيطة بـ ١٨ موقعاً تم حجزها لمحاكم أو مقرات جديدة للنيابة ولمجمعات ومقرات قضائية. وتسعى وزارة العدل نحو الاستمرار في التوسع في مشروعات البناء للبنية التحتية مع تجهيزها بالمرافق المتطورة.

تعد لبرنامج استثماري يمول مشاريع البنية التحتية في اليمن

اجتماعات يمنية خليجية في الرياض الأحد القادم

صنعاء - المحرر الاقتصادي:

■ تبدأ في العاصمة السعودية الرياض يوم الاحد القادم اجتماعات فريق العمل المشترك بين اليمن والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويلي الاجتماعات التي تستمر يومين اجتماعات اللجنة اليمنية-الخليجية المشتركة وذلك خلال الفترة ١٨-١٩ يوليو الجاري.

وأوضح الدكتور يحيى المتوكل نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس الجانب اليمني في الاجتماعات لـ«الميثاق» ان الجانبين اليمني والخليجي سيناقشان تحديد حجم الفجوة التمويلية لمشاريع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م في اطار تأهيل الاقتصاد اليمني لمواكبة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، والتحضيرات الجارية لعقد مؤتمر المانحين في العاصمة البريطانية لندن المقرر خلال الفترة ١٥ - ١٦ نوفمبر القادم.

وأشار المتوكل الى أن المحادثات مع الجانب الخليجي ستتركز ايضاً على بحث أولويات مشاريع البنية التحتية التي ستمول من الصناديق الخليجية، لافتاً الى أنه سيتم إعداد وثيقة اساسية لبرنامج استثماري يغطي سنوات الخطة الخمسية الثالثة ويتم فيها تحليل اولويات القطاعات الاقتصادية ومتطلبات الفجوة التمويلية، وامكانية استيعابها من خلال قدرة الاقتصاد الوطني والقروض والمساعدات التي ستقدم لليمن.

وقال الدكتور المتوكل : «ان وثيقة البرنامج الاستثماري سوف تترجم مخرجات الخطة الخمسية الثالثة الى مشاريع فعلية يتم تسويقها وتقديمها الى مجتمع المانحين وايضاً لدول مجلس التعاون الخليجي كحكومات وكصناديق مختصة».

واضاف أنه سيتم اطلاع ممثلي الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والصناديق التمويلية الخليجية خلال الاجتماعات على مصفوفة الاصلاحات الاقتصادية والادارية التي تنفذها اليمن والهادفة الى تحسين مناخ وبيئة الاستثمار في اليمن وجذب الاستثمارات الخارجية والخليجية بشكل خاص، مما سيسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والشراكة التجارية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

وقال المتوكل في ختام تصريحه ان التحضيرات الجارية لمؤتمري المانحين واستكشاف فرص الاستثمار اللذين سينعقدان مطلع العام القادم، تسير بوتيرة جيدة وان هناك تفاعلاً وحماساً من قبل الاطراف المعنية في الجانب اليمني ومجلس التعاون الخليجي اضافة الى وجود وضوح في الرؤية والاتجاه، واتفاق على العديد من القضايا المتعلقة بالجوانب التحضيرية للمؤتمرين اللذين يأتيان ضمن خطوات تأهيل الاقتصاد اليمني للحاق باقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.